























الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتناس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثماً بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهِ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتناس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثماً بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ



الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتناس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثماً بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهِ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتناس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثماً بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالناس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثماً بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ



الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالناس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتناس خلقوا متفاوتين مختلفين ، وإثماً بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالناس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ



الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتناس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثماً بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ



الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتناس خلقوا متفاوتين مختلفين ، وإثماً بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ



الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتناس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتناس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثماً بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتناس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثماً بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ



الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتناس خلقوا متفاوتين مختلفين ، وإثماً بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتناس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ



الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتناس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثماً بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتناس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثماً بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالناس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثماً بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالناس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثماً بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالناس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثماً بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالناس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ



الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتناس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثماً بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتناس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثماً بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

● حق الأكرثية فى حكم أنفُسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهُ عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نُقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بِحَسَبِ نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفسهم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتناس خُلِقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

الإسلامى ، وهى شُبْهة واهية ، بل باطلة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### ● حق الأكرثية فى حكم أنفسم بما يعتقدون صلاحية لهم :

( ١ ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين ، وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبهم عليهم دينهم ، وهم أكرثية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكرثية فأيهما نقدم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدم حق الأكرثية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس ، فالتاس خلُقوا متفاوتين مختلفين ، وإثما بحسب نظام ما ، أن ينال قبول الأكرثين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرمانهم ، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ









